توجه حكومي لتشجيع التمويل للمشروعات الصغيرة

إعفاءات ضريبية لعملاء مصارف التمويل الأصغر

إسمندر لـ«الوطن»: التمويل الأصغر في سورية لا يغطي سوى ٦ بالمئة من احتياجات السوق

هناء غانم

علمت «الوطن» من مصادر مطلعة أن وزارة المالية انتهت من إعداد الصك التشريعي الخاص بتعديل المادة ١٦ من القانون /٨/ لعام ٢٠٢١ الخاص بتأسيس مصارف التمويل الأصغر بحيث يتم إعفاء المصارف المشمولة بأحكام هذا القانون من الضريبة على الدخل عن كامل أعمالها وعن الرسوم المترتبة على أي عقود أو عمليات تجريها مع العملاء بما فيها رسم الرهن ورسم الطابع.

كما يعفي الصك عملاء المصارف المشمولين بأحكام هذا القانون أيضاً من الضريبة على الدخل عن ربع رؤوس الأموال المتداولة عن عوائد الودائع لدى هذه المصارف ومن الرسوم المترتبة على العقود والعمليات كافة التي يجرونها مع المصارف بما فيها رسم الرهن ورسم الطابع.

وأكدت المصادر أن الهدف الأساسي من ذلك هو تعزيز عمل مصارف التمويل الأصغر التي تستهدف تأمين التمويل اللازم لمشاريع شريحة صغار المنتجين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومحدودي ومعدومي الدخل عبر منحهم قروضاً تشغيلية بأقل تكلفة مصرفية ممكنة للمساعدة بتأمين دخل إضافي لهذه الشريحة وخلق فرص عمل إضافية مما يدعم جهود التنمية المستدامة، وبغية توحيد المعاملة الضريبية لجميع مصارف التمويل الأصغر مع مصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر الحاصل على إعفاء من جميع الضرائب والرسوم بموجب قانون إحداثه رقم /٩/ لعام ٢٠١٠، وحيث إن هذه المصارف أصبحت خاضعة لأحكام القانون رقم /٨/.

وحول ذلك اعتبر مدير عام هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب إسمندر في حديث لـ«الوطن» أن دعم وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمر مهم وأساسي لكونه قطاعاً حيوياً وتنموياً، موضحاً أن بنوك التمويل الأصغر لديها كل المعطيات التي تتعامل فيها البنوك لكنها تتعامل مع مشروعات ضمن حجم معين أي إنه شكل من أشكال تمويل المشروعات لكن بحجم معين.

وأشار إسمندر إلى أهمية التمويل الصغير باعتباره روح المشروعات لذلك نحن بحاجة لإقامة مؤسسات تمويل أصغر قادرة على تغطية احتياجات السوق.

وأكد إسمندر أن زيادة عدد مؤسسات التمويل التي تقدم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أمر مهم وضروري وخاصة أن هذه المؤسسات في سورية لا تغطي سوى ٦ بالمئة من احتياجات سوق التمويل الأصغر، مشيراً أن عددها المتاح في سورية قليل وهي بنك الوطنية والإبداع والأولى وبيمو السعودي الفرنسي، مشيراً إلى أن هذه المؤسسات حصصها بسوق التمويل متناغمة، مثلاً «بنك بيمو» حديث وليس لديه حصة كبيرة على حين باقي المصارف تشكل النصيب الأكبر بنحو ٩٥ بالتمويل وبالتالي غير قادرة على ردم الفجوة التمويلية حيث إن هناك نحو ٨٠ ألف مستفيد من هذه المؤسسات.

ورأى أن هذا الرقم بسيط أمام الاحتياج الحقيقي فلو استطعنا تقديم الفائدة لكل المحتاجين إلى قروض من شريحة صغار المنتجين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومحدودي ومعدومي الدخل يمكن أن يصل هذا الرقم لـ٣ ملايين مستفيد، ليس فقط للمشاريع وإنما لتلبية الاحتياج الكامل وقال: إننا لا نقدم فقط قروضاً للمشروعات وإنما قروض شخصية واستهلاكية وغيرها.. تستهدف شريحة معينة للأشخاص غير القادرين على التعامل مع البنوك الكبيرة.

وأضاف إسمندر: إن هناك دراسة قامت بها الهيئة توضح أن هذه المؤسسات غير قادرة على تلبية كل متطلبات التمويل الأصغر وإننا بحاجة إلى عدد أكبر من المؤسسات خلال الفترة القادمة لتلبية الاحتياجات التمويلية.

مدير العمليات بمصرف الإبداع للتمويل الأصغر عمر هنيدي أكد لـ«الوطن» أنه في حال كان هناك قرار بالإعفاءات الضريبية على الدخل والرسوم التي تقوم بها المصارف فهذا بالتأكيد أمر إيجابي سوف يساهم في تخفيف العبء أو التكلفة على العملاء من جهة وبالنسبة للمصرف سوف يساهم في زيادة إمكانيات المصرف بتحقيق النفاذ المالي.

وحول عدد المكتتبين لدى مصرف الإبداع للتمويل الأصغر أضاف: إنه تجاوز ١٠٠ ألف مستفيد وهناك جهود باتجاه زيادة العدد باعتبار أن هذه الشرائح هي الأكثر احتياجاً لتكون عقودها معفاة من الضرائب والرسوم.

تنزيلات وصلت لـ٧٠ بالمئة فهل فضح التجار أرباحهم؟!

الحلاق لـ«الوطن»: الارتفاعات المتكررة للتكاليف تعيد التنزيلات في الأسعار إلى ما كانت عليه ببداية الموسم

جلنار العلي

يكاد المواطن يشعر بالغين عند نزوله إلى الأسواق لاستغلال موسم التنزيلات على الأبسطة الشتوية، وخاصة عندما تقوده نسب التنزيلات الموضوعة على واجهات المحال والتي توحي له بأنه سيكون قادراً على شراء أكثر من قطعة ملابس في الوقت ذاته، ليصدم بالحقيقة المُرّة بأن الأسعار ما زالت لا تناسب قدراته المادية المتواضعة.

فمثلاً وضع أحد أصحاب المحال في سوق الشعلان لوائح بأن التخفيضات وصلت في محله إلى ٧٠ بالمئة، في حين بلغ سعر الكنزة الصوف «التريكو» ١٩٥ ألف ليرة، والجاكيت الجوخ ٧٠٠ ألف ليرة، والجاكيت المطري بـ٤٥٠ ألف ليرة، فكيف توضع نسب التنزيلات ومن الجهة المسؤولة عن مراقبة التقيد بالنسب الموضوعة، وتحديد السعر الذي يتم على أساسه اقتصاص النسبة منه في ظل التغيرات التصاعدية الدائمة للأسعار خلال موسم الشتاء.

عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن موسم التنزيلات بالنسبة للأبسطة يعد أمراً حساساً، وتوجد عدة أمور تلعب دوراً به منها الموضة وتحديد البضائع التي تحتاج إلى تصريف كي لا تصبح كاسدة، والبضائع التي يمكن تخزينها لبيعها خلال الموسم القادم، كما أن للكلفة وسعر الصرف دوراً كبيراً في ذلك، حيث ارتفعت أسعار الألبسة خلال الموسم تباعاً نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات عدة مرات، وارتفاع أسعار النقل والرواتب والأجور وغير ذلك خلال أشهر الشتاء، ليعود السعر خلال موسم التنزيلات إلى ما كان عليه في بداية الموسم، فيحاول التاجر بشكل شبه دائم أن يصرف الموسم القديم بالكامل مع الحفاظ على رأس المال وهامش ربح بسيط لقاء تجميد رأس المال لعدة أشهر متتالية، مؤكداً أن كل ما سبق له دور كبير في عدم انخفاض سعر السلعة بشكل كبير برضى المواطن.

وفي سياق متصل، أشار الحلاق إلى أن قوانين وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تحكم موسم التنزيلات، إذ تحدد له فترات معينة من العام، وتلزم التاجر بتقديم طلب للحصول على موافقات لإقامة تنزيلات على الأسعار في محله، ويتم خلال الطلب المقدم تقديم فواتير الشراء وتحديد النسب المئوية للتنزيلات بناء على هذه الفواتير، ولكن في الوقت ذاته لا يوجد قانون يلزم تجار الألبسة بإقامة تنزيلات في نهاية الموسم، فهذا الأمر يعود لمدى خبرة التاجر بالسوق وأهمية استرجاع رأس المال وغير ذلك.

ورأى الحلاق أن الأسواق شهدت انخفاضاً خلال موسم التنزيلات الحالي، وذلك لوجود أولويات أخرى للأسرة السورية كالغذاء والطبابة والتعليم وغير ذلك، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق على الملابس.

من جهته، اعتبر عضو غرفة صناعة حلب محمد زيزان في تصريح لـ«الوطن» أن التنزيلات على أسعار الألبسة ليست وهمية بل يراها المواطن غير حقيقية نظراً للتضخم من جهة، وانخفاض القدرة الشرائية من جهة أخرى، إضافة إلى الارتفاع الكبير في التكاليف والذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الألبسة عدة مرات خلال الموسم، مؤكداً أن سلعة الألبسة تعد مراقبة من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، متابعاً: «حتى نحن كصناعيين نصدم بالأسعار النهائية للسلع في الأسواق والتي تكون مرتفعة نتيجة مرور الألبسة بـ٦ مراحل قبل أن تصل إلى الأسواق».

نائب رئيس جمعية حماية المستهلك ماهر الأزعط، تساءل في تصريح لـ«الوطن» ما إذا كانت النسب الربحية المسموح بها للتجار من قبل مديريات الأسعار تسمح أن تصل نسب التنزيلات إلى ٧٠ بالمئة في الأسواق؟ فيستحيل لأي تاجر أن يبيع بأسعار تقل عن رأس المال، كما أن وزارة التجارة الداخلية منعت أي تاجر من القيام بتنزيلات من دون الحصول على موافقة يتم بموجبها تحديد حجم التنزيلات وذلك كي لا تكون الأسعار وهمية.

واعتبر الأزعط أن نسب التخفيضات المرتفعة الموجودة بالأسواق تفضح أرباحهم التي يتقاضونها خلال الموسم، لذا يفترض من وزارة التموين أن تطالب التجار خلال جولاتها بفواتير لتبيان صحة هذه التنزيلات.

وفي السياق، أكد الأزعط وجود خلل بمراقبة أسعار الألبسة وذلك نظراً لعدم وجود عناصر حماية مستهلك كافين في الأسواق.

انخفاض أسعار الأعلاف يشجع المربين العودة إلى العمل

مدير الأعلاف لـ«الوطن»: توافرت في الأسواق بشكل كبير وخصوصاً الذرة الصفراء وكسبة الصويا

رامز محفوظ

أكد مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ«الوطن» أن الأعلاف باتت متوافرة في الأسواق بشكل كبير مؤخراً ونتيجة لذلك انخفضت أسعارها بشكل ملحوظ وكبير ووصلت إلى حد مناسب للمربين، وخصوصاً الذرة الصفراء وكسبة الصويا.

وقال شباط: على سبيل المثال وصل سعر كيلو كسبة الصويا في السوق سابقاً لحدود ١٢٣٠٠ ليرة، أما اليوم فانخفض سعر الكيلو لحدود ١٠٧٠٠ ليرة، وبالنسبة للذرة الصفراء المستوردة فقد كان سعر مبيع الكيلو منها سابقاً ٥٥٠٠ ليرة واليوم أصبح بحدود ٤٧٠٠ ليرة، أما المحلية المجففة صناعياً فقد أصبح سعر مبيع الكيلو منها بحدود ٤٦٠٠ ليرة والذرة غير المجففة غير القابلة للتخزين فترة طويلة والتي تستخدم للاستهلاك المباشر أصبح سعر مبيع الكيلو اليوم بحدود ٣٧٠٠ ليرة.

ونوه بأن الأعلاف في السوق ليست بالكامل مستوردة إذ منها إنتاج محلي ومستوردة وتختلف أسعار مبيعها في السوق وفق مواصفاتها ولا يمكن الحكم على أسعار المواد العلفية أن كانت مناسبة أم غير مناسبة إلا من خلال مطابقتها للمواصفات.

بدوره أوضح رئيس لجنة مربي الدواجن في اتحاد غرف الزراعة السورية نزار سعد الدين في تصريح لـ«الوطن» أن توافر الأعلاف وانخفاض أسعارها في السوق وعلى وجه الخصوص الذرة الصفراء المحلية يسهم في انخفاض تكاليف إنتاج الفروج والبيض وبالتالي انخفاض أسعار مبيعها.

وبيّن سعد الدين بأن قرار وزارة الزراعة الذي صدر خلال آب من العام الماضي والذي سمح بموجبه باستثمار المداجن غير المستثمرة المرخصة وغير المرخصة من مالكيها أو غير مالكيها كان قراراً جريئاً أعطى أريحية لمربي الدواجن عموماً وعلى وجه الخصوص أصحاب المداجن غير المرخصة وشجع نسبة جيدة من المربين على العودة إلى التربية.

وتوقع سعد الدين في ختام حديثه أن يزداد الإقبال على تربية الفروج والدجاج البياض خلال الشهر القادم مع بداية فصل الربيع حيث تزداد نسبة التربية أكثر من الفترة الحالية ما سينعكس إيجاباً على أسعار منتجات الفروج.

وكان قد أكد مصدر في مصرف سورية المركزي في تصريح سابق لـ«الوطن»، أن هناك عملاً دائماً ومستمراً من المصرف المركزي لتحسين سعر صرف الليرة السورية في ظل الحصار الخانق والإجراءات القسرية التي تؤثر بشكل سلبي في سعر الصرف.

وبيّن المصدر أن الإجراءات والقرارات التي أصدرها المصرف المركزي في الأشهر القليلة الماضية التي ساعدت بتسهيل تصدير المنتج السوري، إضافة إلى اتفاق تعاون تم مع القطاع الخاص، أسهمت في ضبط «تزييف» تسرب العملات الأجنبية إلى الخارج إلى حد كبير، ما أدى إلى تحسن في سعر صرف الليرة، مؤكداً استمرار المصرف ومن خلال عدة إجراءات في دعم العملة الوطنية وبالتالي تخفيض الأسعار في الأسواق.

---

٤ آلاف منتسب لجمعية الصاغة نصفهم «لا يعملون»

ملكية لـ«الوطن»: ٣ إلى ٤ كيلو ذهب المبيعات اليومية وأجور الصياغة عادية مقارنة بالتضخم

راما العلاف

لم ينف نائب رئيس جمعية الصاغة في دمشق إلياس ملكية ما يتم تناقله حول حالات تأجير الذهب من قبل بعض الصاغة لبعض الزبائن ممن لديهم مناسبات (أعراس- خطبة) وذلك مقابل ضمانات، وأكد ملكية أن هذا الأمر عائد لقرار الصائغ، والجمعية لا تتدخل أبداً إلا في حال وجود خلاف بين حرفيين اثنين أقرضا بعضهما ذهباً فإن الجمعية تتدخل لإنصافهما.

وحول تأثر حجم المبيعات اليومي بارتفاع أسعار الذهب أوضح ملكية أنه يصعب تحديد حجم المبيعات بدقة، ولكن بشكل تقريبي يبلغ حجم المبيعات اليومي مابين ٣ إلى ٤ كيلو. وبين أنه يعوض من الكسر الذي يبيعه الناس عند انخفاض سعره.

وأشار إلى أن الجمعية تعنى بكل ما هو ذهب وفضة وألماس ومعادن ثمينة وأحجار كريمة فقط أما الذهب البرازيلي والروسي وغير ذلك فلا علاقة للجمعية به ولا تتدخل أبداً حتى لو ضبطته الجمارك.

ونوه ملكية بأن عدد المنتسبين للجمعية يبلغ نحو ٤ آلاف منهم ٢٠٠٠ منتسب فعال وأصحاب فعاليات حالياً فقط، في ظل تراجع إقبال الراغبين بالانتساب للجمعية الخليج مثل الكوردونات والمشغولات الذهبية اليدوية التي تتميز بشهرتها إلا أنه حتى الآن لم يتم أي عملية تصدير حتى تاريخه.

ونوه بأن أجور الصياغة معروفة عالمياً حتى على الذهب الادخاري كالأونصة فعندما يرغب شخص في شراء أونصة ذهب في أي دولة بالعالم يرى على الشاشة أن سعرها ٢٠٠٠ دولار وعندما يدفع يكون المبلغ ٢٠١٥ دولاراً وهذه الـ١٥ هي أجرة الصياغة ولكن لا تطلق عليها هذه التسمية وذلك لأن الذي يصنعها يأتي بالذهب خاماً ويصنع منه أونصات وليرات وذلك ليس مجاناً بالتأكيد، وتتراوح أجور الصياغة اليوم في الأسواق بين ٥٠ ألفاً حتى ١٥٠ ألفاً على اختلاف نوع القطعة حيث الخاتم التجاري يشغل بـ١٠ آلاف ليرة على الغرام وخروج الذهب بطريقة عشوائية ويجري حالياً التجهيز لتصدير الذهب لأصناف محددة كانت تصدر إلى دول الخليج مثل الكوردونات والمشغولات الذهبية اليدوية التي تتميز بشهرتها إلا أنه حتى الآن لم يتم أي عملية تصدير حتى تاريخه.

ونوه بأن أجور الصياغة معروفة عالمياً حتى على الذهب الادخاري كالأونصة فعندما يرغب شخص في شراء أونصة ذهب في أي دولة بالعالم يرى على الشاشة أن سعرها ٢٠٠٠ دولار وعندما يدفع يكون المبلغ ٢٠١٥ دولاراً وهذه الـ١٥ هي أجرة الصياغة ولكن لا تطلق عليها هذه التسمية وذلك لأن الذي يصنعها يأتي بالذهب خاماً ويصنع منه أونصات وليرات وذلك ليس مجاناً بالتأكيد، وتتراوح أجور الصياغة اليوم في الأسواق بين ٥٠ ألفاً حتى ١٥٠ ألفاً على اختلاف نوع القطعة حيث الخاتم التجاري يشغل بـ١٠ آلاف ليرة على الغرام يختلف عن الخاتم الفني الذي عليه أحجار ويحتاج إلى تركيب ورورديوم وما إلى ذلك وقد تصل أجرة صياغته إلى ٨٠ ألف ليرة على الغرام.

وأوضح أنه لا تستطيع الجمعية تحديد سعر لأجور الصياغة وهذا سبب اختلاف سعر الذهب بين التسعيرة وسعر التداول موضحاً أن الحرفي لا يستطيع إضافة ليرة على تسعيرة الجمعية إلا أنه يضيف هذه الأجور على أجرة الصياغة كي لا يخسر.

وأشار إلى أن أجور الصياغة تعتبر عادية ومقارنة بالتضخم الحاصل بأسعار جميع السلع منذ ٥ سنوات حتى اليوم فإن تضخم أسعار أجور الصياغة أقل بكثير من أي سلعة في الأسواق بغض النظر عن سعر الذهب الخام وبغض النظر عن الخيباس الذي قد يتسبب به العامل موضحاً أنه عندما كان الغرام٥٠٠ ليرة ويخيبس الغرام يدفع العامل ٥٠٠ ليرة وينتهي الموقف ولكن الغرام اليوم ٨٠٠ ألف ليرة وهذه كلها أجور إضافية تضاف إلى أجور الصياغة إضافة إلى رسوم المالية التي تتراوح بين ٦ آلاف حتى ٨ آلاف ليرة على الغرام وتقدر رسوم المالية سنوياً بالملايين بدءاً من ٥ ملايين حتى ٦٠ و٧٠ مليوناً منوهاً بأن الربط الالكتروني سيحقق العدالة الضريبية للمواطن ووزارة المالية.

وأكد ملكية أن أمور التزوير والغش مضبوطة بشكل جيد منذ العام ٢٠١٣ عندما تم تشكيل مجلس إدارة جديد حيث يقوم أعضاء مجلس الإدارة بجولات تفتيشية على الورشات المشكوك بأمرها والتأكد من أن الذهب الموجود لديهم صناعة محلية وليس من خارج البلاد ويتم فحص القالب والماكينات وعند وجود أي حالة غش يتم تنظيم المخالفة وتسليمه للجهات المختصة، وقد لا يخلو الأمر من بعض ضعاف النفوس الذين يحاولون اللعب على الأمور الفنية مثلاً قد تكون القطعة عيارها أقل من المفروض.

وأكد أن الجمعية لا تدمغ أي قطعة قبل صدور التحليل الخاص بها ومطابقتها للمواصفات وفي حال عدم المطابقة فيتم منح الحرفي فرصة كي يغلي القطعة بالأسيد وينظفها بشكل جيد للتخلص من الشوائب والنحاس الذي قد تحتوي عليه، وبعدها تتم إعادة التحليل وإذا لم تتم المطابقة فيتم كسر القطعة حيث لا تباع أي قطعة من دون دمغ في كل البلاد وبالتالي فالموضوع ليس سهلاً أبداً وذلك للحفاظ على سمعة الذهب السوري الذي حاز كل مكانة وسمعة جيدة جداً منذ خمسينيات وأربعينيات القرن الماضي.

ولفت إلى أن أسعار الأحجار الكريمة تفوق أسعار الذهب ويحتاج تصنيعها مجهوداً وتكلفة عالية وتعطي جمالية وخاصة بوجود حرفيين مهرة يصنعون قطعاً فنية تضاهي البضاعة الأوروبية كافة سواء التركية أم الايطالية وتشهد إقبالاً واسعاً حيث يرغب بعض الناس في البضاعة التجارية للادخار وخاصة أن سعرها قريب من الليرة والأونصة، ودعا ملكية المواطنين الراغبين بالادخار إلى شراء الأحجار الكريمة وذلك لإمكانية ارتدائها للزينة والخزينة.